مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكّمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة
النجف الأشرف - العراق

رمضان المبارك / ١٤٤٥ هـ - آذار ٢٠٢٤م

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣.٨

السنة الثامنة
العدد (٢١)

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف الأشرف/ العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة الثامنة / العدد (٢١)

(رمضان المبارك ١٤٤٥هـ، آذار ٢٠٢٤م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم: ب ت 4 / 10019
التاريخ: 2019/10/22

No.:
Date:

كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/٦٢٦ في ٥/ ٥/ ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٨/٩/ ٢٠١٩ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير.

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الى:
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٦٦٩٢ في ٢٠١٩/٩/٢٣ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ ١٨/١١/٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م/١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم الأسدي

مدير التحرير

أ.م.د. جاسم حسن القره غولي

هيأة التحرير

١. أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة

٢. أ.د. صالـــح القريشـــــي / كلية الفقه – جامعة الكوفة

٣. أ.د. أميــرة الجوفـــي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة

٤. أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية

٥. أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية – الجامعة العراقية

٦. أ.د. أزهار علي ياسين/ كلية الآداب _ جامعة البصرة

٧. أ.د. مسلم مالك الاسدي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

٨. أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

٩. أ.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي/ كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

١٠. أ.م.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية – جامعة البصرة

١١. أ.م.د. حيدر السهلاني/ كلية الفقه – جامعة الكوفة

١٢. أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشـــم جبـــار الزرفي

م.م. حسام جليل عبد الحسن

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. نور الهدى أحمد عزيز

أعضاء هيأة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويـــت.

أ.د. عبد القـــــــادر فيدوح: جامعة قـــــــطر/ قـــطر.

أ.د.حبيـــــب مونـــــــــــسي: جامعة الجيلالي ليابس / الجزائر.

أ.د. أحمـــــــد رشـــــــراش: جامعة طرابـــــلس/ ليبيا.

أ.د. ســـــــرور طالبـــــي: رئيس مركز جيل البحث العلمي/ لبنان.

سكرتير التحرير

علي عبد الأمير جاسم

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق ـ النجف الأشـرف ـ كلية الشيخ الطـوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريـــد الإلكتـــــروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٤٤٠٤٣١٩ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿ وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

أما بعد :

يعدّ البحث العلمي في القرن الواحد والعشرين من أهم ما انماز به هذا القرن، فوصلت مراكز الأبحاث في العالم الى أكثر من سبعة عشر ألف مركز بحثي تخصصي، وأصبحت الدول المتطوّرة تقاس قيمتها بما تمتلك من مراكز بحثية ، وما تنتجه من أبحاث علمية تقدمّ حلولا لمشكلات المجتمع على الصعد كافة.

وإيماناً بهذا المبدأ، إنطلقت كلية الشيخ الطوسي الجامعة في النجف الأشرف في مشروع علمي أكاديمي ، تمثّل بمجلة علمية محكّمة ، حملت اسمها الذي يشير إلى واحد من أكابر علماء الإسلام، تيمّناً بمنهجه العلمي الرصين في اكتشاف الحقائق، وسيراً على نهجه المعتدل، إيماناً منها أن العلوم لا يمكن لها النضوج والتطوّر، إلا إذا وجد لها قارئ متميز، ومتلق قادر على تقبّل الفكر الآخر، مهما اختلفت الاتجاهات، وافترقت المشارب ، وإلا ستبقى الأبحاث من دون نشرها حبيسة فكر منتجها فقط.

المجلة تعنى بنشر الأبحاث العلمية الرصينة في العلوم الإنسانية كافة، بعد إجازتها من الخبراء العلميين على وفق السياقات الأكاديمية المعتمدة في رصانة المجالات العلمية.

ومن الله التوفيق

مدير التحرير

الأستاذ المساعد الدكتور

جاسم حسن القره غولي

المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
مقاربات بينيّة في ترتيب الآيات والسور وتاريخ القرآن	أ.د. ستار جبر الأعرجيّ الباحث: عبد الخالق مرحب تمكين جامعة الكوفة – كلية الفقه	١٩
فلسفة قيمة الحجاب في الرؤية الإسلامية	الباحث: زينب علاء محمد جواد الأعسم جامعة الكوفة – كلية الفقه علوم القرآن و الحديث الشريف أ.د. محمد محمود زوين جامعة الكوفة – كلية الفقه علوم القرآن و الحديث الشريف	٤٥
الأسس التفسيرية عند الراغب الأصفهاني – الأسس اللغوية أنموذجاً –	الباحث: سهام جواد جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية أ.م.د. عدي الحجّار جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية	٨١
أقوال سعيد بن جبير في تفسير الطوسي المسكوت عنها والمرجحة دراسة تحليلية	أ.م.د. لواء حميزة كاظم العياشي جامعة الكوفة – كلية الفقه	٩٧

أسماء الإمام علي (عليه السلام) المطابقة لأسماء القرآن الكريم من القرآن	أ.م.د. هدى علي عباس الخالدي جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد	١١٥

الدراسات الأصولية والفقهية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
فقه الصوم في رواية الامام السجاد (عليه السلام) (دراسة في الصوم الواجب والمحرم)	الباحث: عادل عبد الرزاق محسن كلية الإمام الكاظم (ع) أ.د. مسلم كاظم الشمري	١٤٧
تحديد العلاقة بين افراد الحكم الظاهري	الباحث محمد حسين علي جواد الحسني أ.د.صلاح عبد الحسين مهدي المنصوري جامعة الكوفة – كلية الفقه	١٦٩
حَقِيقَةُ الشُّرُور وَمُنَاقَشَةُ اِشْكاليَتِهَا وِفْقَ الرُؤيَةُ الإسْلامِيَّة	أ.م.د. خالد يونس النعماني كلية الطوسي الجامعة قسم علوم القرآن الكريم النجف الأشرف	١٩٧
حكم الإسراف في الشريعة الإسلامية	الباحث: هناء عليوي عبد جامعة الكوفة – كلية الفقه	٢٢٣

الدراسات اللغوية والأدبية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الأخبار الأدبية وطرائق إسنادها في كتاب الاقتباس للثعالبي	الباحث: اسماء عبد زيد حميد جامعة الكوفة – كلية الاداب أ.م.د. ظاهر محسن جاسم جامعة الكوفة– كلية الاداب	٢٤١
استفهام في البناء خبر في المعنى في شعر محمد رضا الشبيبي مثالًا	أ. م. د. فضيلة عبد العباس الأسدي الباحث: زهـــراء عقيــل عبد زيد جامعة الكوفة– كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية	٢٦٩
الجهود التي تناولت نسبة كتاب العين للخليل	أ.م.د. عادل عباس النصراوي جامعة الكوفة– كلية التربية الأساسية قسم اللغة العربية الباحث: عمار علي عبد الله المديرية العامة لتربية النجف	٢٩٣
حجية ظواهر الكتاب بين الاصوليين والاخباريين	م.د. قيس عداي شرامة طاهر	٣٢٩

تضافر القرائن عند الدكتور تمَّام حسَّان في كتابيه (اللغة العربية معناها ومبناها،والبيان في روائع القرآن)	الباحثة: سارة تركي عبد الزهرة كلية الشيخ الطوسي الجامعة قسم التربية الاسلامية	٣٥٣
الحوار الدرامي في حكايات العصر العباسي	الباحث : زهراء زكي باقر جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية	٣٧٥

دراسات التاريخ والسيرة

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
انتفاضة العراق في الاعوام (١٩٥٢، ١٩٥٦)	الباحث إيمان عبد الرضا يوسف الفتلاوي ثانوية المعارف للبنات	٣٩٩

الدراسات الاقتصادية

عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
أثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي بتوسيط السيولة المصرفية في استقرار النظام المالي للمصارف الأهلية (استقراء وجهات نظر الكوادر المصرفية المتقدمة)	الباحث خوله جاسم محمد جامعة كربلاء	٤٢٣

الدراسات القانونية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
التحقيق الجنائي في الاعتداء على البيانات الشخصية الإلكترونية	الباحث علي تكليف مجيد حسان السلامي جامعة الكوفة – كلية القانون أ.د.ضياء عد الله عبود الجابر الأسدي	٤٥٥

الدراسات الجغرافية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
دور درجات الحرارة في تحديد نوعية بعض المحاصيل الزراعية في العراق (في الجغرافية)	الباحث أحمد نور عبد حسين السعبري مديرية تربية النجف الأشرف	٤٩١

دراسات فى التخطيط العمرانى		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
الارتجال الاستراتيجي وتأثيره في الاداء مديرية مجاري صلاح الدين – دراسة استطلاعية –	أ.م. كفاح عباس محيميد الباحث: حسين هزاع محمد جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد قسم إدارة الاعمال	٥٢٩

الدراسات الفنية		
عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
امكانات المعارض الفنية المدرسية في انجاز اهداف التربية الفنية	أ.م.د. لقمان وهاب حبيب المظفر جامعة الكوفة – كلية التربية الاساسية	٥٥٧

أثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي بتوسيط السيولة المصرفية في استقرار النظام المالي للمصارف الأهلية

(استقراء وجهات نظر الكوادر المصرفية المتقدمة)

الباحث

خوله جاسم محمد

جامعة كربلاء

أثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي بتوسيط السيولة المصرفية في استقرار النظام المالي للمصارف الأهلية (استقراء وجهات نظر الكوادر المصرفية المتقدمة)

The Impact of Banking Capital Adequacy Ratio Mediated by Banking Liquidity on Financial System Stability for Private Banks
(An Inquiry into the Perspectives of Advanced Banking personnel)

الباحث
خوله جاسم محمد
جامعة كربلاء
Khawla Jasim Muhammad

المستخلص:

الهدف: يهدف البحث الى بيان مدى تقيد البنوك الأهلية بأهمية كفاية رأس المال المصرفي في استقرار النظام المالي بتوسيط السيولة المصرفية من اجل تدعيم استقرارها المالي حاضراً ومستقبلاً من خلال بناء أنموذج قياس استجابة أثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي في استقرار النظام المالي عبر السيولة المصرفية للمصارف الأهلية باستقراء آراء ووجهات نظر الكوادر المصرفية المتقدمة في عينة من المصارف الأهلية العراقية.

الإجراءات: أجريت دراسة وصفية مقطعية على مجموعة من الكوادر المصرفية المتقدمة في بعض المصارف الأهلية العراقية للفترة (١-١٢-٢٠٢٢ الى ٣٠-١٢-٢٠٢٢) في عينة غرضيه غير احتمالية (Convenient Sampling) تألفت من (٦٠) متخصص في مختلف التخصصات المالية والمصرفية. تم أعداد إستبانة متخصصة بثلاث محاور موزعة بواقع (٥٠) فقرة على ثلاث محاور موضوعية

وبواقع (٢٠) فقرة لمحور كفاية رأس المال المصرفي، و(١٥) فقرة لمحور استقرار النظام المالي، و (١٥) فقرة لمحور مؤشرات السيولة المصرفية بموجب مقياس (Likert) الخماسي في ضوء مصادر معتمدة عن دراسات سابقة مع أجراء التعديلات المناسبة لها من خلال الأخذ بالاعتبار أراء الخبراء المختصين في مرحلة الدراسة الاستطلاعية (الصدق الظاهري) والتي جاءت باتفاق الخبراء بتأييد صلاحيتها.

كما جاءت نتائج مؤشر معامل الثبات بموجب مقياس (ألفا–كرون باخ) للاتساق الداخلي بدرجة عالية جداً، مما يعكس صلاحية تعميم نتائج البحث الحالي على كافة أفراد مجتمع الدراسة.

تم أستخدم طرائق الإحصاء الوصفي وطرائق الإحصاء الاستدلالي.

النتائج: ارتفاع جودة توفيق النموذج الخطي المتعدد المركب (Hierarchical Regression Model) لدراسة وتحليل سلوك دالة مؤشر (استقرار النظام المالي) بأثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي بتوسيط مؤشر السيولة المصرفية وبدلالة معنوية عالية بأقل من $p<0.000$. كما أشارت نتائج معلمات النموذج معنوية تلك معلماته المقدرة إضافةً الى معنوية الحد الثابت في النموذج، وبدلالة معنوية بأقل من $P<0.05$.

الاستنتاجات: حققت نتائج تحليل الارتباط الخطي المتعدد المركب (الهرمي) أهمية العلاقة ذات الاتجاه الموجب ما بين أثر محور (كفاية رأس المال المصرفي) في دالة (استقرار النظام المالي) بتوسيط (السيولة النقدية) وعند مستوى ($P<0.05$).

مفاتيح الكلمات: كفاية رأس المال المصرفي، السيولة المصرفية، استقرار النظام المالي، تحليل الارتباط الخطي المتعدد المركب (الهرمي).

Abstract

The research attempts to explain the extent to which the private banks adhere to the significance of banking capital adequacy in stabilizing the financial system both in the present and future to intermediate the bank liquidity to its financial stability via building a model to measure the response of the effect of the Banking Capital adequacy in stabilizing the financial system via

the bank liquidity of the private banks in lights of the opinions and the perspectives of the advanced personnel in a sample of Iraqi private banks .

The procedures:

The researcher conducted a cross-sectional descriptive study to a number of advanced private Iraqi bank personnel from (1-12-2022 to 30-12
2022) . A non-probability convenient sampling method (Convenient Sampling) was utilized, consisting of (60) experts in various financial and banking specializations. A specialized questionnaire was prepared with three sections, consisting of 50 items distributed across three substantive sections, including 20 items for the section of banking capital adequacy, 15 items for the section of financial system stability, and 15 items for the section of banking liquidity indicators, using a five-point Likert scale. The questionnaire was designed based on reliable sources from previous studies, with appropriate adjustments made with a consideration to the opinions of experts during the exploratory phase of the study (Face validity). The questionnaire's validity was agreed upon unanimously by the experts and the necessary adjustments were implemented based on their insights.

The results showed a very high degree of internal consistency based on the Cronbach's Alpha scale for stability index, reflecting the reliability of generalizing the current research findings to all individuals in the study community. Descriptive statistical and inferential statistical methods were employed.

The results showed an increase in the efficiency of the Hierarchical Regression Model used to study and analyze the behavior of the indicator used in the stability of financial system in the effect of the capital Adequacy in intermediating the banking liquidity and a highly significant statistical significance at $p < 0.000$. Additionally, the results indicated the statistical significance of the model parameters, including the estimated parameters as well as the significance of the constant term in the model, with a significance level of less than $p < 0.05$

Keyword: Banking Capital Adequacy , Banking Liquidity , Financial System Stability , Hierarchical Regression Model Analysis

المقدمة :

في إطار السعي لتطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية والتطورات التي تشهدها الأسواق العالمية أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية والبيئة العالمية، وضمن هذه الظروف والتحولات العميقة التي تشهدها البيئة المصرفية انعكست آثارها على أعمال البنوك، حيث أصبحت بمثابة تحديات إستراتيجية تتطلب المواكبة والتجديد من ناحية التنظيم، والرقابة والارتقاء بالأداء البنكي من ناحية أخرى، ونتيجة لسوء التسيير البنكي الذي نجم عنه تزايد المخاطر المصرفية، فالطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية المختلفة والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك الأهلية على وجه الخصوص، جعلها تواجه مخاطر كبيرة ومختلفة تؤثر على استقرار نظامها المالي وملاءتها في السوق، لقد بدأ موضوع كفاية رأس المال المصرفي يأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام في الأدبيات المالية والمصرفية الدولية، ومن أبرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت إلى إرساء أسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي بهدف إقرار السلامة المصرفية للأطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية والعراق كغيره من الدول النامية يتطلع إلى تحديث وتعميق وتقوية قطاعاته المصرفية، إذ اخذ يهتم بموضوع كفاية رأس المال المصرفي في ظل ما شهده العالم من أزمات مالية ومصرفية والآثار الاقتصادية السلبية، أنصب على الاهتمام بما جاءت به لجنة بازل للرقابة البنكية، حيث أصدرت الكثير من الوثائق الإرشادية فبعد اتفاقية بازل ١ (١٩٨٨) التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية وأمام تعاظم المخاطر ظهرت اتفاقية بازل ١١ عملت على تحقيق التناسب بين رأس المال وأصوله المرجحة بالمخاطر فضلا عن تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق وزيادة مكانة واستقرار النظام المالي البنكي، (عبدالفتاح، أحمد: ١٩٨٧) [1].

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة لتوضيح أثر عوامل استقرار النظام المالي في تجنب خطر التهديدات والأزمات المالية للمصارف الأهلية

وتدعيم استقرارها المالي حاضراً و مستقبلاً وذلك من خلال استقراء وجهات نظر الكوادر المصرفية المتقدمة في عينة من بعض البنوك الأهلية في العراق.

الهدف:

يهدف البحث الى بيان مدى تقيد البنوك الأهلية بأهمية كفاية رأس المال المصرفي والحد من مخاطر التهديدات والأزمات المالية المحتملة من اجل تدعيم استقرارها المالي حاضراً ومستقبلاً من خلال وبناء أنموذج التنبؤ بالآثار المستقبلية المحتملة من خلال استقراء آراء ووجهات النظر للكوادر المصرفية المتقدمة في عينة من المصارف الأهلية العراقية.

الجانب النظري :

لقد تضمن هذا الجزء الإطار المفاهيمي ممثلةً بـ (كفاية رأس المال المصرفي، السيولة المصرفية، واستقرار النظام المالي)، وكما يأتي:

أولاً : كفاية رأس المال المصرفي:

لقد وردت عدة تعاريف لرأس المال منها: رأس المال الاقتصادي Economic Capital، وهو رأس المال المطلوب لغرض تعديل المخاطر أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر Risk adgusted return on capital (RAROC)، ورأس مال السوق Market Capital وهو المتمثل بعدد الأسهم القائمة مضروباً بالسعر الجاري في السوق.

من جانب أخر، فان رأس المال هو القيمة الصافية للمصرف بين الأرصدة الكلية والمطلوبات من الأرصدة الكلية للمصرف، وعرف أيضاً على انه الأصول الصافية للمصرف ويضم الاستثمارات الأصلية إضافة إلى المكاسب والأرباح. كذلك عرف على انه مجموعة قيم الأسهم العادية يضاف إليها الاحتياطيات على أنها الأرباح المتولدة لسنوات سابقة. ممثلةً بـ (الأسهم المدفوعة، والفائض، والأرباح غير الموزعة، واحتياطيات المصرف) ويطلق عليها حق الملكية مضافة إليه التخصصات التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والإقراض، كما بين أن لرأس المال مفهومين، المفهوم الضيق المتمثل بالأسهم

المدفوعة مضافة إليها الأرباح المحتجزة .والمفهوم الحديث الذي يشمل على مصادر أخرى غير حق الملكية كالأسهم الممتازة وأدوات الدين طويلة الأجل، ويمكن تلخيص المفاهيم المكوناتية لرأس المال والتي يمكن التعبير عنها بالشكل (١):

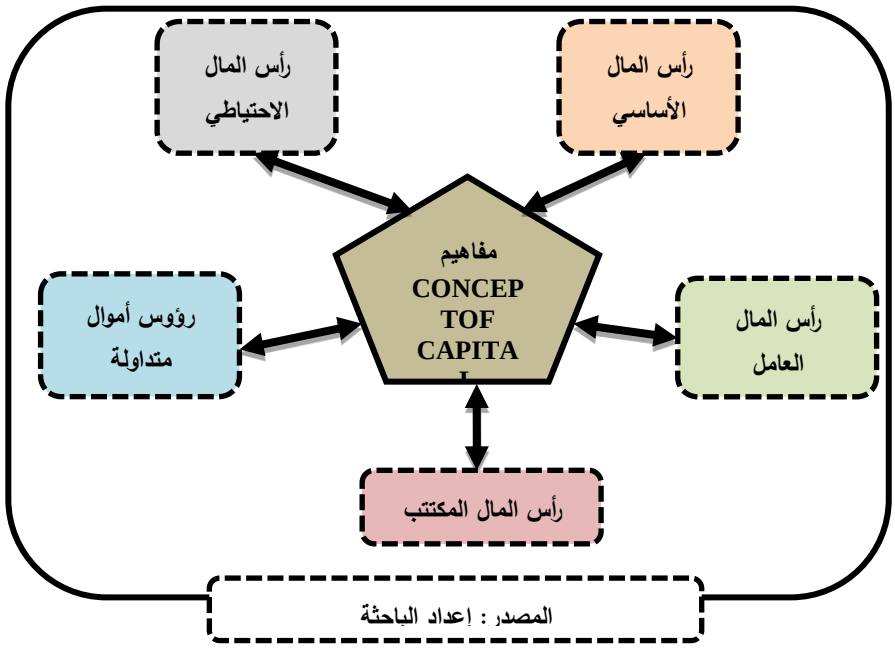

الشكل (١) : بعض المفاهيم المتعلقة بمكونات رأس المال

مما سبق نجد أن العديد من الباحثين والكتاب قد تناولوا مفهوم رأس المال من وجهات نظر مختلفة فمنهم من طرح فكرة رأس المال في أطار مبسط والبعض الآخر صورة من وجهة نظر مفاهيمية والآخر قد أشار إليه من عدة جوانب مفاهيمية، ومن كل ذلك نستنتج بأن المفهوم الشامل لرأس المال هو أن رأس المال عبارة عن الفرق بين الموجودات والتي تضم موجودات ثابتة وموجودات متداولة وبين المطلوبات والتي تضم كل من الودائع بأنواعها والاحتياطيات التي هي بمثابة أرباح من سنوات سابقة محتجزة ويطلق عليها حقوق الملكية، أي أن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) والأسهم الممتازة، والاحتياطيات، والأرباح

المحتجزة، ويشير(العلاق،٢٠٠١ :١٣٤)[2] إلى رأس المال على انه الأصول الصافية للمصرف وتضم الاستثمارات الأصلية إضافة للأرباح والمكاسب. ويقصد بكفاية رأس المال الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى (السعودي 1999، ص140)[3]، ومنها يمكن التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة لذلك تُستخدم في مجال دراسة وتحليل كفاءة المصارف مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، وانطلاقا من فلسفة التحليل المالي فأنه يمكن إجراء المقارنات المختلفة، سواء على صعيد سلسلة زمنية أي ما يطلق عليه الأداء التاريخي ومن خلال المقارنة مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل مؤشرات القطاع الذي تعمل فيه المنشأة، أو المقارنة مع منشأة أو أكثر متماثلة في النشاط أو الحجم. فضلاً عن إمكانية اعتماد هذه المؤشرات في إجراء المقارنة مع أقوى المنافسين في السوق المالي والمصرفي، وهو ما يطلق عليه بالمقارنة المرجعية (الحسين والدوري : 2008 ص85)[4].

ثانياً : السيولة المصرفية:

تعريف السيولة على أنها : احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء بحيث يتمكن المصرف من استغلال ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير(عساف، محمود ١٩٨٦، ص١٢٩)[5]. ويمكن للمصارف ان تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل وقت من الأوقات أو من خلال التزامن بين دخول الأموال وخروجها منها (عقل، مفلح محمد، ٢٠٠٦)[6]، ويرى (الشواربي، عبدالحميد محمد، ٢٠٠٢)[7]، بأن السيولة تتمثل في قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل بسرعة ودون خسائر، ونظرا لان المصدر النهائي للسيولة في النظام المصرفي ككل يتمثل في البنك المركزي الذي يلتزم بتوفير حجم احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب من الائتمان والودائع لإشباع حاجات المجتمع التمويلية، فان البنك المركزي يقوم بمهمة

المقرض الأخير بتحويل أصول البنوك إلى نقود، وبسعر إعادة الخصم، أما بالنسبة للبنك الواحد فان سيولة أي أصل من أصوله تتوقف على إمكانية تحويله عند الضرورة إلى نقود بمعنى أنها تتوقف على وجود من يقبل الحلول محل البنك في امتلاك الأصل عند اللزوم، وعليه تحدد السيولة قدرة البنك على الاقتراض وتحقيق النقدية من عملياته المصرفية المختلفة واختيار أصول البنك آخذا في الاعتبار عملية السيولة تخضع لاعتبارات عديدة منها التوافق بين آجال الودائع، وآجال توظيفها، وظروف البيئة الاقتصادية، والمالية التي يعمل فيها البنك، ومراحل دورة الاقتصاد القومي، وأهداف هذا الاقتصاد. وتعد السيولة المصرفية ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه مما يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف عكس المنشآت غير المصرفية لأن ذلك لا يؤدي إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة الغير مصرفية (الحسيني، والدوري، ٢٠٠٠) [8]. وتهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة، وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين أولهما أن نسبة مطلوباتها النقدية المجموع مواردها كبيرة جدا، والآخر ان قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

مما تقدم يتضح لنا أن أي هشاشة مصرفية تنتج أساساً من مشكلة السيولة، والتي يمكن أن تتحول إلى أزمة مصرفية أو مالية لم يتم معالجتها بسرعة، وتنتج أزمة السيولة بسبب ظاهرة الذعر المصرفي والتي ترتبط بالمعلومات بحوزة الزبائن وأن عدم وضع آليات رقابية لعمليات التحرير المالي تسمح بالتحكم في عوامل الهشاشة سوف يسمح بتفاقم الأزمات والخسائر الناتجة عنها .ويؤكد ذلك (Thompson, Dennis L 1983) [9]، من أن ثقة المودعين في توفر السيولة لدى البنك هي من أهم وسائل وقايته ضد مخاطر الإفلاس .وفي دراسة، (Kane, V.E. 1986) [10]، كشف فيها عن قدرة البنك على زيادة إيراداته وتجنب حدوث انخفاض فيها هو متغير هاما له أثرهُ على مخاطر تعرضه للإفلاس فضلا عن أن له أثره على استقرار النظام

المالي ككل. والشكل (٢) يوضح أبعاد السيولة وفقا لما جاء به (Howells & Bain, 2000) [11].

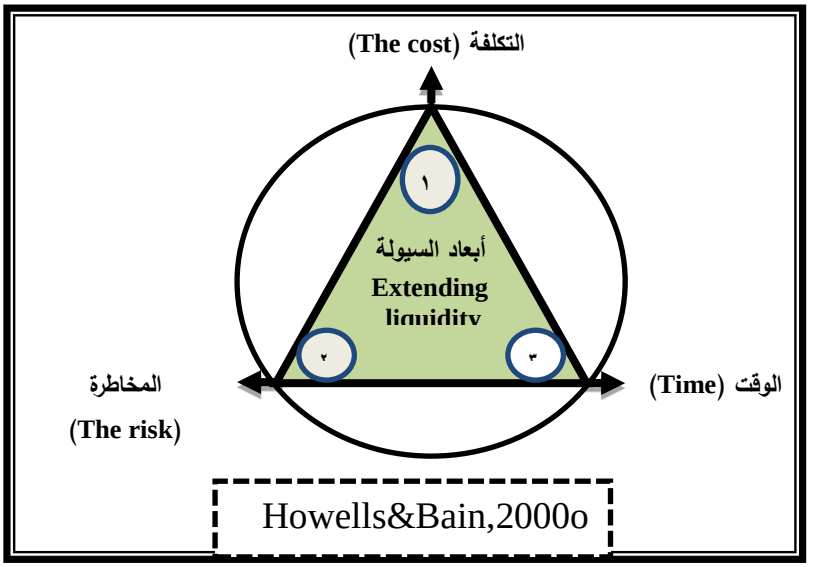

الشكل (٢) يوضح أبعاد السيولة

ثالثاً : استقرار النظام المالي

أن المصارف بشكل عام هي عرضة للمخاطر نتيجة تحديات كثيرة من الداخل والخارج، فقد يتعرض لها الكثير من المصارف نتيجة التحرر المالي وحرية حركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وظهور العولمة وتوسع الأعمال المصرفية كل ذلك جعل من أن الاستقرار للنظام المالي المصرفي مرهون بقدرة المصارف على خلق نظام رقابي وأشرافي فعال من اجل توفير الأمان للمصرف والجهات المتعاملة معه وكذا مواجهة كافة التحديات الكثيرة المفروضة من قبل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية وقد أكدت لجنة بازل للرقابة المصرفية على ضرورة وجود نظام رقابي فعال لتعزيز الرقابة المصرفية من اجل تحقيق التوازن بين كافة عناصره الرئيسية من السيولة والربحية والأمان لاستمرار نمو المصرف وتحقيق الاستقرار للنظام المالي المصرفي. وفي ضؤ ذلك ولتحديد الاستقرار المالي هناك عدة مبادئ رئيسية لابد من الالتزام بها لتحقيق الاستقرار المالي وهي :

١- المبدأ الأول : يتطلب الاستقرار المالي في غياب الأزمات المالية، وقدرة النظام المالي على التعامل عند ظهور الأختلالات والحد منها قبل أن تشكل تهديدا للعمليات الاقتصادية لزعزعة الاستقرار المالي في نظام مالي سليم ومستقر أي القدرة على التنبؤ عن طريق آليات تصحيحية والتي تخلق مرونة دون التطور الطبيعي لظهور المزيد من المشاكل والتعرض للمخاطرة وهناك خياران هما:السماح لسياسة آليات السوق للعمل على حل الصعوبات المحتملة وحسن الأداء هذا يحدث في جزء منه في آليات السوق الذاتية التي تعمل على خلق المرونة ومنع المشاكل وعدم تزايد المخاطر على نطاق المنظومة، والتدخل بسرعة وفاعلية من خلال ضخ السيولة عبر الأسواق لاستعادة الاستقرار، والاستقرار المالي ينطوي على الأبعاد الوقائية والعلاجية على حد سواء (Schinasi, Garry J, 2006) [13].

٢- المبدأ الثاني : ديناميكية (حركية) التمويل من خلال عد المحافظة على الاستقرار المالي كما يحدث على طول سلسلة متصلة، لا يتطلب بالضرورة أن كل جزء من أجزاء النظام المالي أن يعمل باستمرار على طول سلسلة متصلة في ذروة الأداء بل هو يتفق مع النظام المالي بأن يعمل على الإطارات الاحتياطية من وقت لآخر (Schinasi , Garry J, 2004) [12].

٣- المبدأ الثالث : هو المبدأ الأهم من بين المبادئ السابقة الذكر إذ يصاغ الاستقرار المالي من حيث العواقب المحتملة بالنسبة للاقتصاد الحقيقي أو على مستوى القطاع ككل كالقطاع المصرفي كاملا وليس مستوى مصرف واحد ولهذا ليس من الضروري أن تكون الاضطرابات في الأسواق المالية أو المؤسسات المالية الفردية التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي أن لم يكن من المتوقع أن يضر النشاط الاقتصادي ككل .

٤- المبدأ الرابع : لا يمكن للتمويل وحده أن يقي على نحو كاف دوره في تخصيص الموارد والأخطار وتعبئة المدخرات، وتسهيل تراكم الثروة والتنمية، والنمو فانه يجب أن يعني أيضاً أن أنظمة الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد تعمل بسلاسة عبر الآليات الرسمية الخاصة وتجارة التجزئة والجملة والمدفوعات الرسمية وغير الرسمية، ويتطلب الأمر من البنك المركزي أن يكون له أموال الإغلاق البديلة

المشتقة ويمتلك حسابات أخرى مصرفية ولابد للبنك المركزي من امتلاك نظام مدفوعات جيدة، يكون كوحدة للحساب ووسائل الدفع المقبولة عالميا وعند الاقتضاء على المدى القصير تعد مخزن للقيمة، (Littrell, Romine Frederick, 2013) [14].

الدراسات السابقة :

١. دراسة (Suzuki, 2002):

عنوان الدراسة : مقررات لجنة بازل والتعديلات التي أجريت عليها Credit channel and Risk – Basel capital adequacy Requirements.

أهداف الدراسة : بيان طريقة تطبيق معايير رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وتأثيراته في الإقراض المصرفي في المصارف اليابانية .

أهم الاستنتاجات : إن تطبيق معايير رأس المال على وفق مقررات بازل يؤثر في السلوك المصرفي في اليابان، قد تكون لتطبيق معايير رأس المال آثار في الائتمان.

أهم التوصيات : التأكيد على أهمية الإقراض المصرفي من خلال دراسته ودراسة الميزانية العمومية .

٢. دراسة (عبيدان، ٢٠٠٣) [16]:

عنوان الدراسة : محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية (دراسة تطبيقية).

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون .

أهم الاستنتاجات : وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر السوق ومعدل العائد على الأصول، بالمقابل توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال في البنوك التجارية، والعوامل المستقلة التالية: معدل العائد على حقوق

الملكية ومخاطر سعر الفائدة، ووجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر الائتمان، ومعدل القوة الإيرادية.

أهم التوصيات : أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة انعكاس على الواقع العملي التطبيقي للبنوك التجارية وكما تشير النتائج إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى مثل مضاعف الرافعة المالية، ومعدل العائد على الودائع، والعمل على قياس درجة كفاية رأس المال بمؤشرات مالية أخرى مثل رأس المال إلى الودائع، أو رأس المال إلى القروض مع المحافظة على متغير الدراسة والعمل على دراسة معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل القوة الإيرادية بشكل مفصل بما يضمن الاستفادة منها كعناصر تساعد في تعظيم درجة الأمان المصرفي للبنوك التجارية، وضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية التي يعدها البنك في نهاية الفترة المالية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأمر الذي يعزز موقف البنوك التنافسي مع البنوك التجارية الإقليمية والعالمية.

٣. دراسة (2008 , صباح بهية مصباح محمود) [17]:

عنوان الدراسة : العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين : دراسة تحليلية.

أهداف الدراسة : هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلي التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة مخاطر السيولة (Liquidity Risk) ومخاطر الائتمان (Credit Risk) ومخاطر سعر الفائدة (Interest Risk) ومخاطر رأس المال(Capital Risk) ، مستهدفة تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الموجودات (Return on Assets)وبالتالي المحافظة على هامش الأمان المصرفي(Bank Hedging).

٤. دراسة (Jose M Berroside & et al, 2010) [18]:

عنوان الدراسة: الأمان والاستثمارات وقيمة الشركات .

أهداف الدراسة : إلى التعرف على أثر سياسة التمويل للمنشآت على درجة الأمان المصرفي من خلال تحليل البيئة الاقتصادية والتقلبات في أسعار الصرف وانعكاساتها على قرارات الأمان المصرفي وقد استخدمت الدراسة أسلوب (Fixed Effect) كأسلوب إحصائي لقياس تلك العلاقات .

أهم الاستنتاجات: إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من القيمة السوقية والنقدية للمنشأة وهامش الربح التشغيلي مع قرارات الأمان المصرفي،وتشير أهم النتائج إلى عدم معنوية كل من حجم المنشأة ومعدل نمو المبيعات مع قرارات الأمان المصرفي .

أهم التوصيات : توافر قواعد إجرائية منظمة وقوية ومتينة وكفاءة النظام المصرفي تؤدي بالضرورة إلى متانة وكفاءة النظام المالي وبالتالي فأن زيادة القاعدة الرأسمالية تؤدي إلى توافر قواعد سليمة لنماء وتوسيع الأعمال المصرفية.

٥. دراسة (Bawuah Bernard, 2012) [19]:

عنوان الدراسة : الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في غانا، جامعة تطوير الدراسات بغانا .

هدفت الدراسة : إلى اختيار درجة استخدام البنوك التجارية الغانية لتسيير المخاطر وممارسات وحوكمة الشركات في التعامل مع أنواع مختلفة من المخاطر، بأجراء استبيان

مقسم إلى جزأن، الأول يتضمن خمسة أسئلة عن مفهوم المخاطر وتسيير المخاطر، تحديد المخاطر، تقدير المخاطر وتحليلها، مراقبة المخاطر، حوكمة الشركات، وممارسة إدارة المخاطر، والجزء الثاني يتضمن أسئلة ترتيبية عن طرق تحديد المخاطر، والمخاطر التي تواجه عينة التعامل.

أهم الاستنتاجات : تشير إلى أن مجلس الإدارة وكبار الموظفين يشاركون بنشاط في إدارة المخاطر، وأهم المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان، سعر الصرف، سعر الفائدة، والملاءة المالية.

أهم التوصيات : ضرورة وجود إدارة مخاطر لتحديد المخاطر وتقديرها ومحاولة فهمها والطرق التي يتم فيها تحديد هذه المخاطر.

٦. دراسة (2015 حسين عثماني، وأميرة بن مخلوف) [20]:

عنوان الدراسة : دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي

هدفت الدراسة : الى توضيح علاقة إدارة المخاطر بالحوكمة المؤسسية في البنوك ودورها في التنبؤ بالأزمات المالية، والمقومات اللازمة لتفعيل وظيفة إدارة المخاطر لتعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي. وتبين الدراسة أن البنوك تختلف عن باقي المؤسسات نظرا لكون انهيارها يؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد، وقد أصبح تطبيق وتطوير أنظمة مبادئ الحوكمة في البنوك أمرا ملحا للإجراءات الرقابية، ومحاولة السيطرة على المخاطر كآلية وأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تسعى إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص، وتفادي الأزمات المالية وضمان المعاملة المتوازنة لجميع الأطراف.

٧. دراسة (2017 مروج طاهر هذال المرسومي) [21]:

عنوان الدراسة (أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤) دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية.

هدف الدراسة: من بين الأهداف التي سعت إليها الدراسة الحالية هي بان الأثر من مؤشرات مخاطرة السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي. وقد جاءت الدراسة باستنتاجات عديدة حول ما يتعلق بتحليل مؤشرات السيولة المصرفية ومؤشرات كفاية رأس المال وبتحليل مؤشرات الأداء المالي.

٨. دراسة (2021 هينشوو غفور اورحمان وآخرون) [22]:

عنوان الدراسة (أثر إدارة رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية)

هدف الدراسة: يهدف هذا البحث الى دراسة أثر رأس المال العامل على مستوى الأداء المالي في المصارف، واعتمدت البحث على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية المالية المنشورة للمصارف عينة البحث حيث تشمل 15 مصرف ا مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الفترة . 2018 – 2005 تم استخدام بيانات لوحة المفاتيح) Panel data (في هذا البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق برنامج EVIEWS 10 ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان استخدام رأس المال العامل من خلال تحليل مكوناته الأكثر تأثيرا وفاعليه في مسار العمل المصرفي، هناك قصور واضح لدى بعض الإدارات المصرفية حول تحديد آلية إدارة وإدارة رأس المال العامل وتسخير مكوناته كأدوات فاعلة في تحسين مستوى الأداء المالي المصرفي وانعكاس ذلك على مستوى الأداء العام في المصرف.

٣,٤ الجانب الإجرائي (Materials and Methods) [23]:

يتضمن الفصل الحالي عرضاً لمنهجية البحث والإجراءات التي أتبعت لتحقيق أهدافه من خلال وصف المجتمع وتقدير حجم العينة وطريقة المعاينة، فضلاً عن الإجراءات المتبعة وإعداد أدوات البحث وتحليها منطقياً وإحصائياً وكما يأتي:

منهجية البحث والأساليب الإحصائية:

اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي والاستدلالي في ضوء المتغيرات المدروسة من جهة والأهداف الموضوعة من جهة أخرى، تم سحب عينة ملائمة (Convenient Sampling) من خلال الأخذ بعين الاعتبار تماثل المؤسسات المصرفية الأهلية مُمَثلةً بـ (أفراد مجتمع الدراسة) من الكوادر المصرفية التي تشغل العناوين الوظيفية المحددة من خلال استقراء وجهات نظرهم نحو أهمية نسبة كفاية رأس المال المصرفي وإثره في استقرار النظام المالي والسيولة المصرفية بهدف بيان العوامل المؤثرة في استقرار النظام المالي في لدى تلك المصارف والحفاظ على السيولة المصرفية، حيث تم اختيار ثلاث مصارف هي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الشرق الأوسط، والمصرف التجاري العراقي)، ومن أجل الحصول على نتائج تتميز

بتقديرات جيدة تم التوسع باختيار أفراد العينة وبحجم (٦٠) فرداً لاعتبارات تحقق الصفة التقاربية عند كافة فقرات الاستبانة المتعلقة بمحاورها الموضوعية، وهي (محور كفاية رأس المال المصرفي، محور استقرار النظام المالي، و محور مؤشرات السيولة المصرفية). وفي ضوء ما تقدم تم عرض مقياس نسبة كفاية رأس المال المصرفي وإثره في استقرار النظام المالي والسيولة المصرفية وكما هو بصورته النهائية بعد الانتهاء من مرحلة الإعداد للاستبانة وهي الإستبانة المفتوحة بعد التحقق من صدق الاستبانة بطريقة (الصدق الظاهري)، والموزعة بواقع (٥٠) فقرة على ثلاث محاور موضوعية وبواقع (٢٠) فقرة للمحور الأول، و(١٥) فقرة للمحور الثاني، و (١٥) فقرة للمحور الثالث. من جانب أخر، فقد كان عدد الخبراء المنتخبين لأغراض تقويم صدق الفقرات موضوع المحاور الأنفة الذكر من المتخصصين في المجالات (العلوم المالية، العلوم المصرفية، العلوم المحاسبية، أدارة المصارف، الإحصاء التطبيقي) هم (٥) خبراء، حيث أتضح أن كافة الفقرات العائدة لمحاور نسبة كفاية رأس المال المصرفي وإثره في استقرار النظام المالي والسيولة المصرفية تتمتع بنسبة تامة من الصدق، الأمر الذي يجعل من موضوع دراسة الظاهرة بأنها على درجة عالية من الموضوعية. كما أثبتت نتائج التجربة الاستطلاعية الصفة التقاربية ما بين أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم اختيار عينة استطلاعية بحجم (١٠) أفراد وقد تبين وضوح فقرات المحاور الأنفة الذكر وأن الوقت المستغرق للإجابة على كافة فقرات الاستبانة هو ما بين (١٠ إلى ١٥) دقيقة. من جانب أخر، تم الاعتماد أحد طرائق ثبات المقياس وهي طريقة إعادة القياس (Test–Retest) حيث يشير ثبات المقياس إلى مستوى الاتساق والدقة من خلال إمكانية استخراج النتائج نفسها بعد أجراء التطبيق لأكثر من مرة، وبعد مرور ثلاثة أسابيع ومن خلال تطبيق صيغة الـ (Al–Naqeeb, p116, 2007)، تم التأكد من درجة الاعتمادية وثبات المستجيبين نحو فقرات المقياس في اختبار وإعادة الاختبار. كذلك فقد بينت نتائج تقدير درجة الاتساق الداخلي للاستجابات الملاحظة على مقياس نسبة كفاية رأس المال المصرفي وإثره في استقرار النظام المالي والسيولة المصرفية (علاقة الفقرة بالمقياس الكلي) للعينة الاستطلاعية بموجب مؤشر ألفا–كرون باخ (Alpha–

Cronbach) الذي أشارة بموجبه القيمة المقدرة وهي (0.9361) إلى تحقق مستواً عالٍ جداً من الاتساق الداخلي على عموم فقرات المقياس مقارنة بالحد الحرج. يضاف الى ما تقدم، فقد أشار تقدير مؤشر الخطأ المعياري على دقة المقياس وهو (3.318) نسبة كفاية رأس المال المصرفي وإثره في استقرار النظام المالي والسيولة المصرفية. لقد تم استخدام وتطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة ممثلةً بـ (التكرارات والنسب المئوية، متوسط القياس، بالتحويل بالدرجات المئوية بموجب الصيغة الآتية :

$$Percentile\ Transformation = \left[\frac{(Sum\ of\ actual\ scoring - Sum\ of\ Min.\ of\ scoring\ scale)}{Range\ of\ Sum\ scoring\ scale}\right] \times 100\%$$

وتحليل الانحدار الهرمي (Hierarchical Regression) وتقدير معاملات الأثر المباشرة وغير المباشرة واختبار مدى معنوياتها.

النتائج وعرضها:

يبين الجدول رقم (١) التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية لبعض المتغيرات الأولية المتعلقة بخصائص المستجيبين الديموغرافية والموزعة على المصارف الأهلية الثلاث (الخليج التجاري، الشرق الأوسط، و التجاري العراقي) عينة البحث بواقع (٢٠) مستجيب لكل منها، والمتمثلة بـ (الجنس، الفئات العمرية، العنوان الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، عدد سنوات الخبرة في مجال العمل، عدد سنوات الخدمة الكلية، و المشاركة في دورات أو تدريبات أو مؤتمرات لتطوير أو بناء القدرات في مجال العمل المصرفي)، بالإضافة إلى اختبارات المعنوية لتوزيع تلك التكرارات في ضوء ما هو متوقع بافتراض عشوائية التوزيع.

الجدول (١): التكرارات الملاحظة ونسبها المئوية لبعض المتغيرات الأولية المتعلقة بخصائص المستجيبين الديموغرافية عينة البحث ومقارناتها المعنوية

المتغيرات الديموغرافية	الفئات	التكرارات الملاحظة	%	الدلالة المعنوية (*)
الجنس	الذكور	26	43.3	P=0.366 (NS)
	الإناث	34	56.7	
الفئات العمرية	< 30	9	15	χ^2 = 5.733 P=0.125 (NS)
	30 – 39	22	36.7	
	40 – 49	15	25	
	50 >	14	23.3	
العنوان الوظيفي	مدير مصرف	7	11.7	χ^2 = 9.333 P=0.053 (NS)
	مدير التدقيق	21	35	
	مدير الحسابات	11	18.3	
	محاسب	10	16.7	
	مدقق	11	18.3	
المؤهل العلمي	دبلوم فني	4	6.7	χ^2 = 98.000 P=0.000 (HS)
	بكالوريوس	48	80	
	دبلوم عالي	7	11.7	
	ماجستير	1	1.7	
عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	< 5	18	30	χ^2 = 3.600 P=0.308 (NS)
	5 _ 10	18	30	
	10 _ 20	15	25	
	> 20	9	15	
عدد سنوات الخدمة الكلية	< 5	10	16.7	χ^2 = 10.000 P=0.019 (S)
	10 _ 15	15	25	
	15 _ 20	25	41.7	
	> 20	10	16.7	
التخصص الأكاديمي	محاسبة	26	43.3	χ^2 = 71.200 P=0.000 (HS)
	إدارة مصارف	6	10	
	إدارة أعمال	8	13.3	
	اقتصاد	14	23.3	
	إدارة عامة	3	5	

	1.7	1	تأمين	
	1.7	1	إحصاء تطبيقي	
	1.7	1	علوم حاسبات	
P=0.000	3.3	2	كلا	المشاركة في الدورات
(HS)	96.7	58	نعم	

(*) HS: Highly Sig. at P<0.01; S: Sig. at P<0.05; NS: Non Sig. at P>0.05; Testing are based on the "Binomial", and "Chi – Square (χ^2)" tests.

حيث يتضح عدم معنوية توزيع مستويات متغير (عدد سنوات الخبرة في مجال العمل) بما هو متوقع بافتراض عشوائية التوزيع بدلالة أكبر مستوى 0.05، في حين سجلت نتائج أختبار معنوية التوزيع عند كلٍ من (عدد سنوات الخدمة الكلية، والسؤال عن مدى المشاركة في الدورات أو التدريبات أو المؤتمرات الخاصة بتطوير أو بناء القدرات في مجال العمل المصرفي) فرقاً معنوياً بدلالة اصغر من مستويي 0.05، 0.01 على التوالي. هذا وقد بلغت أعلى نسبة لعدد سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي عند الفئتين الأولى والثانية وهي ١٨ (٣٠%) عند كلٍ منهما، مقابل أقل نسبة عند الفئة الأخيرة والبالغة ٩ (١٥%)، كما بلغت أعلى نسبة لمتغير عدد سنوات الخدمة الكلية عند الفئة الثالثة ١١ – ٢٠ سنة مشكلةً نسبة قدرها ٢٥ (41.7%) مقابل أدنى نسبة عند الفئتين الأولى والأخيرة مشكلة نسبة قدرها ١٠ (16.7%). وفيما يتعلق بالسؤال عن مدى المشاركة في الدورات أو التدريبات أو المؤتمرات الخاصة بتطوير أو بناء القدرات في مجال العمل المصرفي فقد بلغت أعلى نسبة عند الإجابة بنعم مشكلةً نسبة قدرها ٥٨ (96.7%) وهو ما يؤكد المنهج الذي تعتمده المصارف الأهلية عادة في توظيف كوادرها ممن لم يسبق لهم العمل في القطاع المصرفي من خلال أشراكهم في دورات تأهيلية وتدريبية قبل إصدار أوامر البدء أو الشروع بالعمل المصرفي.

المؤشرات الموضوعية (Objective Indicators) :

فقرات محور كفاية رأس المال المصرفي:

يعرض الجدول رقم (١,٢) الخلاصة الإحصائية لنتائج المستجيبين المصنفة بحسب المصارف الأهلية الثلاث عينة البحث وذلك في ضوء مقياس (Likert) الخماسي المتدرج والمتعلق بفقرات محور كفاية رأس المال المصرفي والتي جاءت من خلال ٢٠ فقرة ممثلةً بـ (متوسط القياس، الانحراف المعياري، الكفاية النسبية، والتقويم على مستوى التصنيف الخماسي)، حيث الاستجابات المصنفة هي: (أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، ولا أتفق بشدة) بتدريج الأعداد الصحيحة (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي. وقد جاءت نتائج التقويم لفقرات المحور موضوع البحث بالاعتماد على إعادة تصنيف مستويات الاستجابة إلى ثلاث مستويات بموجب تجزئة مدى قيم الكفايات النسبية ووفقاً لما يأتي:

الجدول (١,٢): الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجيبين لفقرات محور كفاية رأس المال المصرفي لنتائج المستجيبين بحسب المصارف الأهلية الثلاث عينة البحث

ت	محور كفاية رأس المال المصرفي	MS	SD	RS	Ass.
١	تحقيق معدل عائد مرضٍ على رأس المال المصرفي دون المساس بالمتانة المالية	3.72	1.08	74.4	H
٢	تحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية	3.70	0.98	74.0	H
٣	الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية	3.87	1.10	77.4	H
٤	الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب توجيهات الجهات الرقابية	3.78	0.94	75.6	H
٥	توفير رأس مال كاف. للتوسع في منح التمويلات والاستثمارات الكبيرة	3.95	1.23	79.0	H
٦	مواجهة أي مخاطر مستقبلية متعلقة برأس المال المصرفي	4.05	1.17	81.0	H
٧	قيمة الاحتياطي الاختياري وتزايدها	3.75	1.07	75.0	H
٨	حجز جزء من أرباحه لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها	3.72	1.18	74.4	H
٩	تركز النمو في التوسع في رأس المال الأساسي	3.57	1.20	71.4	M

١٠	تركز النمو في التوسع في رأس المال المساند	3.45	1.05	69.0	M
١١	التحفظ لطبيعة مطلوبات وموجودات المصارف الأخرى ذات الأثر على قيمة رأس المال المصرفي	3.43	1.05	68.6	M
١٢	تطبيق معيار كفاية رأس المال للبنوك الأهلية الصادر عن البنك المركزي	3.68	1.26	73.6	H
١٣	تطبيق معيار كفاية رأس المال للبنوك الأهلية المسندة إلى مقررات بازل	3.65	1.18	73.0	M
١٤	الأزمات المالية الدولية ذات أثر سلبي كبير على تخفيض نسبة كفاية رأس المال المصرفي	3.90	1.00	78.0	H
١٥	يقوم المصرف بالتعويض من أمواله خسائر التدني في الأرباح حفاظا على سمعته وزبائنه	3.72	1.04	74.4	H
١٦	تحسين جودة قاعدة رأس المال كي يكون قادراً على امتصاص الخسائر في حالة ملاءة المصرف وحالة إعساره	3.90	1.04	78.0	H
١٧	تحديد هوامش إضافية لحماية رأس المال عن طريق زيادة مستويات رأس المال الذي تحتفظ به المؤسسات المصرفية	4.08	0.89	81.6	H
١٨	إدخال نسبة الرافعة المالية للتقليل من خطر الزيادة المفرطة للرافعة المالية	3.97	0.76	79.4	H
١٩	تقوية تغطية المخاطر عن طريق تمكين المصارف من تغطية المخاطر الرئيسة	3.73	0.92	74.6	H
٢٠	كفاية الموجودات المصرفية لاستيعاب رؤوس الأموال	3.97	0.90	79.4	H

Ass.: (Assessment التقييم): H: (High عال : 73.4 – 100) ; M: (Moderate متوسط : 46.7– 73.3) ; ;L: (Low منخفض : ٢٠ – 46.6)

حيث يتضح بأن معظم استجابات مفردات عينة البحث في ضوء فقرات محور كفاية رأس المال المصرفي قد حققت مستواً عالٍ وبنسبة ١٩ (٩٥%)، و ١٨ (٩٠%)، لدى مصرفي الخليج التجاري، والشرق الأوسط على التوالي، في حين كانت نسبة الاستجابة لدى المصرف التجاري العراقي وعلى درجة مستواً عالٍ هي ٤ (٢٠%) فقط، مقابل النسبة المتبقية على مستوى مقياس متوسط ١٦(٨٠%). وفي ضوء ما تقدم، تتضح درجة الرؤى نحو الاستجابة على مقياس عالٍ من قبل مستجيبي عينتي مصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الأوسط من جهة، والى أتساع الفجوة في

استجابات عينة العاملين لدى المصرف التجاري العراقي على مقياس متوسط من جهة أخرى.

فقرات محور استقرار النظام المالي:

يعرض الجدول رقم (٢,٢) الخلاصة الإحصائية لنتائج المستجيبين المصنفة بحسب المصارف الأهلية الثلاث عينة البحث وذلك في ضوء مقياس (Likert) الخماسي المتدرج والمتعلق بفقرات محور استقرار النظام المالي والتي جاءت من خلال ١٥ فقرة ممثلةً بـ (متوسط القياس، الانحراف المعياري، الكفاية النسبية، والتقويم على مستوى التصنيف الخماسي)، حيث الاستجابات المصنفة هي: (أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، ولا أتفق بشدة) بتدريج الأعداد الصحيحة (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي. وقد جاءت نتائج التقويم لفقرات المحور موضوع البحث بالاعتماد على إعادة تصنيف مستويات الاستجابة إلى ثلاث مستويات بموجب تجزئة مدى قيم الكفايات النسبية ووفقاً لما يأتي:

الجدول (٢,٢): الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجيبين لفقرات محور استقرار النظام المالي لنتائج المستجيبين بحسب المصارف الأهلية الثلاث عينة البحث

ت	محور استقرار النظام المالي	MS	SD	RS	Ass.
١	إدارة للاحتياطات والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها جميع عمليات المصرف بشكل خاص	3.72	1.08	74.4	H
٢	إدارة للاحتياطات والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها جميع عمليات القطاع المصرفي بشكل عام	3.70	0.98	74.0	H
٣	اعتماد المعايير والممارسات الدولية في إدارة المخاطر بهدف تحقيق الاستقرار المالي	3.87	1.10	77.4	H
٤	إجراء اختبارات الجهد لإجراء التوقعات بالمخاطر (أسعار الصرف، مخاطر السلع، ومخاطر الائتمان)	3.78	0.94	75.6	H
٥	استحداث طرق لقياس مخاطر أسعار الفائدة على موجودات المصرف من السندات	3.95	1.23	79.0	H
٦	متابعة القيمة السوقية لسندات الاستثمار ومعدلات استحقاق المدة والمدة المعدلة للسندات	4.05	1.17	81.0	H
٧	تقدير مستوى الانحراف عن الحدود المعيارية للاستثمارات والاتفاقيات المصرفية	3.75	1.07	75.0	H

٨	تقليل المخاطر المحتملة والناجمة عن الاحتياطات الأجنبية وتغيرات أسعار الصرف والذهب والنفط	3.72	1.18	74.4	H
٩	إشاعة مبدأ التعاون وتبادل المعلومات بين المصارف الأهلية والمؤسسات الأهلية الأخرى	3.57	1.20	71.4	H
١٠	التعديلات المناسبة لإدارة الاستثمار والاحتياطات الأجنبية بما يتلاءم مع تطورات الأسواق المالية العالمية	3.45	1.05	69.0	M
١١	إعداد التقارير الدورية للمخاطر التشغيلية	3.43	1.05	68.6	M
١٢	متابعة التطورات الطارئة للأسواق المالية العالمية من خلال محطة	3.68	1.26	73.6	M
١٣	بناء نموذج للتصنيف الداخلي للأطراف المتقابلة	3.65	1.18	73.0	M
١٤	القيام بدورات تدريبية للمصارف الأهلية بهدف بناء أطر لأقسام إدارة المخاطر	3.90	1.00	78.0	H
١٥	إعداد برنامج للرقابة والتفتيش المبني على المخاطر المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	3.72	1.04	74.4	H

:Ass. (Assessment التقييم): H: (High عال : 73.4 – 100) ; :M (Moderate متوسط : 46.7– 73.3) ; ;L: (Low منخفض : ٢٠ – 46.6)

حيث يتضح بأن استجابات مفردات عينة البحث في ضوء فقرات محور استقرار النظام المالي قد حققت مستواً عالٍ لدى مصرف الشرق الأوسط وهي ١٤(93.3%)، في حين جاءت نسبة الاستجابة لدى مصرفي الخليج التجاري والمصرف التجاري العراقي على المستوى المذكور بمقدار 10 (66.7%)، بالرغم من تباين مستويات تقويم الفقرات المبحوثة عند كلٍ منهما.

وفي ضوء ما تقدم، تتضح درجة الرؤى نحو الاتفاق وبشدة من قبل مستجيبي عينتي مصرف الخليج التجاري والمصرف التجاري العراقي من جهة، والى أتساع الفجوة في استجابات عينة العاملين لدى مصرف الشرق الأوسط من جهة.

فقرات محور مؤشرات السيولة المصرفية:

يعرض الجدول رقم (٣,٢) الخلاصة الإحصائية لنتائج المستجيبين المصنفة بحسب المصارف الأهلية الثلاث عينة البحث وذلك في ضوء مقياس (Likert) الخماسي المتدرج والمتعلق بفقرات محور مؤشرات السيولة المصرفية والتي جاءت من خلال

١٥ فقرة ممثلةً بـ (متوسط القياس، الانحراف المعياري، الكفاية النسبية، والتقويم على مستوى التصنيف الخماسي)، حيث الاستجابات المصنفة هي: (أتفق بشدة، أتفق، محايد، لا أتفق، ولا أتفق بشدة) بتدريج الأعداد الصحيحة (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي. وقد جاءت نتائج التقويم لفقرات المحور موضوع البحث بالاعتماد على إعادة تصنيف مستويات الاستجابة إلى ثلاث مستويات بموجب تجزئة مدى قيم الكفايات النسبية ووفقاً لما يأتي:

الجدول (٣,٢): الإحصاءات الوصفية لنتائج المستجيبين لفقرات محور مؤشرات السيولة المصرفية لنتائج المستجيبين بحسب المصارف الأهلية الثلاث عينة البحث

ت	مؤشرات السيولة المصرفية	MS	SD	RS	Ass.
١	تحديد معايير للسيولة لتعزيز نسبة تغطية السيولة على المدى القصير	4.00	1.10	80.0	H
٢	تحديد معايير للسيولة لتعزيز نسبة تمويل المركز المالي على المدى البعيد	4.03	1.07	80.6	H
٣	إن عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف لمواجهة التزاماته ينعكس سلبا على سمعة المصرف وأداءه	4.08	0.94	81.6	H
٤	يبنى تقييم أداء المصرف بالاعتماد على تحليل مؤشرات السيولة والربحية	4.03	1.13	80.6	H
٥	إن خلق التوازن بين مختلف مصادر النقدية يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار	3.65	0.86	73.0	M
٦	إن تنويع محفظة الأوراق المالية للمصرف يؤدي إلى انخفاض نسبة التوظيف	3.78	0.87	75.6	H
٧	إن انخفاض معدلات التضخم قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة الفعالة لدى المصرف	3.63	0.97	72.6	M
٨	يرتبط معدل العائد على الاستثمار مع السياسة الاستثمارية للمصرف	3.72	0.85	74.4	H
٩	يرتبط معدل العائد على حق الملكية مع مستوى كفاءة المصرف	3.83	0.92	76.6	H
١٠	إن ارتفاع معدلات العائد على الودائع المصرفية يزيد من توليد الارباح التي يحصل عليها من المتعاملين	3.63	0.99	72.6	M
١١	يرتبط معدل العائد على الأموال المتاحة مع توليد سيولة	3.87	1.14	77.4	H

	مصرفية مرتفعة				
١٢	إن خلق التوازن بين القروض والسلف الممنوحة مع إجمالي الودائع يرتبط بمستوى كفاءة المصرف	3.57	1.03	71.4	M
١٣	ترتبط نسبة السيولة القانونية مع توليد سيولة مصرفية مرتفعة لدى المصرف	3.55	1.02	71.0	M
١٤	إن ارتفاع نسبة الرصيد النقدي لدى المصرف ينكس سلبا على الارباح التي يحققها	3.98	1.16	79.6	H
١٥	أن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يعكس ضعف السياسة الاقراضية والاستثمارية لدى المصرف	3.93	1.21	78.6	H

:Ass. (Assessment التقييم): H: (High عال : 73.4 – 100) ; M: (Moderate متوسط : 46.7– 73.3) ; ;L: (Low منخفض : ٢٠ – 46.6)

نتائج تحليل الاستجابات الملاحظة للمبحوثين – الانحدار الخطي المتعدد المركب:

فرضية البحث :

(لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال المصرفي بتوسيط مؤشر السيولة المصرفية على استقرار النظام المالي وذلك عند مستوى دلالة بأكبر من 0.05).

من أجل تطبيق النموذج الخطي المتعدد المركب (Hierarchical Regression)، تم اعتماد نتائج استجابات المستبينين المحولة بصيغة متوسطات القياس الإجمالية على مستوى إدماج كافة فقرات المحاور الفرعية لمؤشر نسبة كفاية رأس المال باعتباره متغيراً مباشراً من جهة، واعتماد نتائج استجابات المستبينين المحولة بصيغة متوسطات القياس الإجمالية على مستوى إدماج كافة فقرات مؤشر السيولة المصرفية باعتباره متغيراً وسيطاً من جهة أخرى، (أي وسيطة الأثر)، كذلك فقد تم اعتماد نتائج استجابات المستبينين المحولة بصيغة متوسطات القياس الإجمالية على مستوى إدماج كافة المحاور الفرعية لمكونات محور استقرار النظام المالي باعتباره متغيراً تابعاً، مع أثبات صحة الفرضية الإجرائية المتعلقة باختبار جودة توزيع قراءات المحاور المذكورة للتوزيع الطبيعي بموجب إحصاءة أختبار (Kolmogorov Smirnov Goodness of Fit test).

وبهدف التحقيق عن مدى صحة افتراضات النموذج الذي يُعتَمد نتائج القياسات الكمية (المتغيرات المتصلة) بالتحويل بموجب متوسطات القياس الإجمالية، فان الجدول رقم (4) يبين نتائج أختبار جودة توفيق النموذج الخطي المتعدد المركب لتحليل التباين، ونتائج تقديرات معاملي الأثر المباشرة والوسيطة.

الجدول (٤) : اثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي عبر مؤشر السيولة المصرفية على استقرار النظام المالي

المتغير المعتمد : مقياس استقرار النظام المالي (طريقة التحليل : نموذج الانحدار الهرمي)					
قائمة التقديرات المرافقة لتحليل الانحدار المتعدد المركب واختبار جودة توفيق الأنموذج					
معامل الارتباط البسيط	0.519	نموذج الانحدار المتعدد المركب Hierarchical Regression			
معامل التحديد	0.270				
دارين واتسون	٢,٢٥٩				
إحصاءه (ف) لتحليل التباين للانحدار	10.519	= دلالة (ف)	0.00013 (HS)		
تقديرات معاملات معادلة الاستجابة					
مكونات الأثر في النموذج	معلمتي الأثر	الخطأ المعياري	معلمة الأثر المعيارية	إحصاء هـ ت	مستوى دلالة – ت
الحد الثابت (Constant)	25.685	9.954	–	2.58	0.012 (S)
مؤشر السيولة المصرفية (وسيط)	0.354	0.152	0.316	2.333	0.023 (S)
نسبة كفاية رأس المال المصرفي (مباشر)	0.283	0.140	0.274	2.021	0.048 (S)

(*) HS: عالي المعنوية بدلالة أقل من 0.01 ، S: معنوي بدلالة أقل من 0.05 ، حيث يتضح وبما لا يقبل الشك صحة النموذج الخطي المتعدد المركب لدراسة أثر نسبة كفاية رأس المال المصرفي عبر مؤشر السيولة المصرفية على استقرار النظام المالي

كما تشير قيمة تقدير معامل الارتباط الكلي ما بين متغير الدالة (استقرار النظام المالي) بمتغير الأثر المباشر ممثلً بنسبة كفاية رأس المال المصرفي والأثر غير مباشر من متغير السيولة المصرفية الى قوة تلك العلاقة والتي يعزز مستوى دلالاتها قيمة مستوى الدلالة لاختبار تحليل التباين للانحدار الهرمي.

من جانب أخر، فأن نتائج اختبار أثر الحد الثابت في النموذج (مصادر الأثر الأخرى الغير مبحوثة) قد سجل أثراً معنوياً وبدلالة بأقل من مستوى $P<0.05$. وبذلك تتضح أهمية الأثر غير المباشر في تحليل النموذج الخطي المتعدد المركب للارتقاء بأثر المتغير المباشر ممثلاً بنسبة كفاية رأس المال المصرفي على دالة استقرار النظام المالي، حيث ارتباط المكونين الأنفي الذكر أدى الى بلوغ أهمية المغزى المعنوي لهما الى المستوى المتحقق في ضوء التحليل المركب لدالة استقرار النظام المالي.

الاستنتاجات: حققت نتائج تحليل الارتباط الخطي المتعدد المركب (الهرمي) أهمية العلاقة ذات الاتجاه الموجب ما بين أثر محور (نسبة كفاية رأس المال المصرفي) في دالة (استقرار النظام المالي) بتوسيط (السيولة النقدية) وعند مستوى ($P<0.05$).

المصـــادر :

١. عبد الفتاح، احمد، (١٩٨٧)، "مقررات لجنة بازل بخصوص كفاية رأس المال، والإجراءات التنفيذية التي قام بها البنك المركزي الأردني" ، اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٣

٢ عبد الحميد، طلعت، إدارة البنوك، مدخل تطبيق، مكتبة عين شمس.

٢. العلاق، بشير عباس، (٢٠٠٢)، " الترويج والاعلان التجاري-أسس ونظريات وتطبيقات"، دار اليازوري العلمية للنشر،والتوزيع، عمان، الاردن.

٣. السعودي ، جميل الزيداني، (١٩٩٩)، "أساسيات الجهاز المالي، المنظور المالي"، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن، عمان.

٤. الحسين، د. فلاح حسن ، الدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٨)، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر.

٥. عساف، محمود (١٩٨٦)، "إدارة المنشآت المالية، البنوك ومنشآت التحويل الدولية، ومنشآت التامين والبورصات"، مكتبة عين شمس، القاهرة.

٦. عقل، مفلح محمد (٢٠٠٦)، وجهات نظر مصرفية ، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى.

٧. الشواربي، عبدالحميد محمد، (٢٠٠٢)، "عمليات البنوك في ضؤ الفقة، القضاء، التشريع وصيغ العقود والدعاوى التجارية وفقا لقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩"، الناشر منشأة المعارف الاسكندرية.

٨. الحسيني،فلاح، الدوري، مؤيد، (٢٠٠٠)، "إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

9. Dennis L Thompson, 1983, PUBLIC-PRIVATE POLICY: AN INTRODUCTION; First published: March 1983, Wiley Online Library.

10. Kane, V.E. (1986), "Process Capability Indices". Journal of Quality Technology, 18, 41-52.

11. *Howells, peter*, Bain, Keith, "*financial markets institution*", 3rd ed, prentice Hall, 2000.

12. Garry J. Schinasi, (2004), Defining Financial Stability, IMF Working Paper WP/04/187.

13. Garry J. Schinasi, (2006), Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law, Washington, D.C., October 23-27.

14. Romine Frederick Littrell, (2013), " Explicit leader behavior: A review of literature, theory development, and research project results", Journal of Management Development 32(6).

15. Suzuki, Tomoya, 2002, Credit channel and risk-based capital adequacy requirements, WORKING PAPERS IN ECONOMICS AND ECONOMETRICS, Australian National University.

١٦. عبيدان ٢٠٠٣، "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية (دراسة تطبيقية)"، مجلد ١.

١٧. صباح بهية مصباح محمود (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين : دراسة تحليلية""، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

18. Jose M. Berroside & at., 2010, "Corporate Hedging, Investment and Value", http:/ wobuser.bus.umich.edu/urajan/research/brazithedge .

19. Bernard Bashaasha, and Michael Betz. "Production and Marketed Surplus of Crops in Uganda: 1999-2006." Uganda Strategy Support Program (USSP) WP , no. 09 (2012).

٢٠.حسين عثماني، و أميرة بن مخلوف (2016)، "آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي"، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، الناشر جامعة أم البواقي.

٢١.مروج طاهر هذال المرسومي (٢٠١٧)، "أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤) دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمحاسبية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة كربلاء، العراق.

٢٢.هينشوو غفور اورحمان، وآخرون، (٢٠٢١)، مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العرا ق، المجلد (٦ –)العدد (١).

23. Al-Naqeeb, Abdulkhaleq A., "*Suggested Technique for estimation of relative smoothed grade for contaminated data in spectral analysis by using Robust General Maximum Likelihood methods of Al-Naqeeb and Thomson*", Al Rafedian scientific journal, No. 21, P116-128 – Iraq, 2007

JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University College - Holy Najaf - Iraq

Remadhan 1445 A.H. - March 2024 A.D.

Eighth year
No.21

ISSN
2304-9308

التصميم والإخراج الفني
مكتب محمد الخزرجي ٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠
العراق - النجف الأشرف